الفيدرالية وقوة الحكومة أو تسلطها

من صلب الموضوع

ابو ميسم

إذا كانت الفيدرالية تعني الدعوة لمواجهة نشوء حكومة تسلطية شمولية تتحكم بمقدرات ومصير البلاد، من خلال تصديها للمحاولات الانقلابية واجهاضها مسبقاً بسبب لا مركزية الاقاليم، فان في مثل هذه الفيدرالية مطلب جماهيري لحماية البلاد من دعوة الدكتاتورية. بيد ان هناك خلطاً مقصوداً في محاولة فهم القوة المطلوبة في الحكومة المركزية مع فهم الاستبداد والتسلط في قوة تلك الحكومة، وهذا الخلط هو ما تدور حوله الاحاديث فالذين يدعون ان النظام الفيدرالي، يعد مدعاة لوجود حكومة مركزية غير قوية قد تشجع على انفصال الأقاليم، لايأتون بالدلائل المقنعة على ما يطرحونه.. وهنا فانهم يخلطون ما بين التسلط والقوة، فهم وعلى ما يبدو يرون في مفهوم التسلط قوة مبتغاة (على وفق ما يدعون) للمحافظة على وحدة العراق، وهم يعون ان الفيدرالية ستلغي وجود المتسلطين، وهنا يربطون بين التسلط وبين وحدة العراق، وكأن وحدة العراق لا يمكن لها ان تقوم تحت نظام ديمقراطي فيدرالي، لذا فانهم غير قادرين على طرح نظام بديل للفيدرالية.. فالفيدرالية نظام تتقاسم فيه السلطات هيئات حكومية مركزية ومحلية تعمل استناداً الى سلطة قانونية أو دستورية مستقلة، بالمقابل تمسك الحكومة المركزية بكل السلطات ضمن جهاز مركزي يتمثل بالمجلس التشريعي أو بالبرلمان، وهذا يعني انها سلطة مركزية قوية تمسك بزمام الامور مادام الجيش والشرطة والمال والشؤون الخارجية تحت ادارتها، فما هو الضعف في ذلك؟!..هل المقصود بالضعف هو كسر شوكة التسلط والاستبداد في مركز صنع القرار؟

لان ثمة لامركزية تدير شؤون الأقاليم، فاذا ما جاءت حفنة من الانقلابيين المتعطشين للهيمنة على الآخرين، فان تلك الأقاليم سترفض الانصياع الى ارادتهم وستطالبهم بالعودة الى سلطة الدستور والقانون.. ان التجارب العالمية اثبتت ان النظام الفيدرالي يمنح السلطة المركزية قوة (لا تسلطاً) في ادارة البلاد، إزاء لامركزية الأقاليم والولايات، ففي المانيا وسويسرا والنمسا واسبانيا نماذج لحكومات مركزية قوية وكذلك الحال في كل من كندا وامريكا واستراليا ودولة الامارات العربية المتحدة ولكن المؤكد في مثل هذه الانظمة لا يمكن التحكم أو التلاعب بمقدرات الناس، ولا تعرف شعوب هذه البلدان، شيئاً اسمه (المكارم) انما يعرف كل مواطن ان له حقوقاً مصانة وعليه واجبات بادائها فما من تسلط انما هنالك من يمثل الناس في االبرلمان ومن يمثلهم في ادارات الأقاليم.. ان محاولة الخلط ما بين القوة والاستبداد للحيلولة (دون تجزئة البلاد) كما يدعي البعض، ما هو الاخطأ يقع به هؤلاء مع انهم لمجرد دعوتهم هذه انما يثيرون مشاعر العراقيين الداعين للفيدرالية، وكأنهم ضمنياً يتهمون الداعين للفيدرالية بالتفريط في وحدة العراق في حين انهم المدافعون عن

٢٥ مشاركاً في كل ورشة ٧٠٪ منهم من الشباب والنساء في الفرات الاوسط

شبكة شمس تباشر مشروعها بالتثقيف بشأن الدستور القادم

بابل / مكتب المدى - علي المالكي

باشرت شبكة شمس العراقية، المعنية بنشر الثقافة الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان مشروعها في تنفيذ سلسلة ورشات عمل حول الدستور القادم في العراق، ذكر ذلك السيد احسان عزيز الاسدي ممثل الشبكة في محافظة بابل.

واضاف : ان الشبكة نظمت وبالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة فريدريك أيبرت الالمانية (F.E.S) سلسلة ورش عمل للتثقيف الدستوري في كل المحافظات وقد بلغ مجموعها (٥١) ورشة عمل، موزعة حسب مناطق العراق، وبما في ذلك منطقة الفرات الاوسط التي تضم محافظات (كربلاء، النجف الديوانية، الحلة) وقد توزعت تلك الورشات على المحافظات، وكانت حصة محافظة بابل اقامة ورشتي عمل حول الدستور والتوعية الدستورية تبدأ الورشة في الساعة العاشرة وتنتهي في الخامسة .

وقال الاسدي ان الهدف من الورشتين ، هو تعميق الوعي الدستوري للمشارك، والتوصل الى توصيات نهائية، بهدف ايصالها الى لجنة كتابة الدستور ، اما عن شبكة شمس فهي منظمة عراقية معنية بالثقافة الديمقراطية ومقرها الرئيس في اقليم كوردستان ولها مكاتب في محافظات العراق، وقد شاركت الشبكة في تجربة الانتخابات، وعملت كرقيب على الانتخابات وزجت باعضائها في مراكز الانتخابات.

الدليل المبسط حول الدستور

واشار السيد احسان عزيز الاسدي الى ان شبكة شمس توزع على المشاركين في ورشة العمل (الدليل المبسط حول الدستور) وهو من اعداد اللجنة المشرفة على المشروع في شبكة شمس، ويتضمن الدليل تعريفاً بالدساتير وانواعها وكذلك يتضمن تعريفاً بمن سيكتب الدستور العراقي، وتواريخ تقديم (مسودة الدستور) والقضايا المطروحة صياغتها في الدستور، ويتضمن ايضاً موجزاً حول بنية الدولة ونظام الحكم ، ثم يقف عند اهم خمسة مبادئ ستحكم الانتخابات القادمة، وانواع النظم الانتخابية، ثم يستعرض الدليل الحقوق الأساسية ووسائل حمايتها، باستخدام طريقة السؤال يستطيع القارئ التعرف على "الفيدرالية" ونظام اللامركزية الادارية، وهناك ملحق هو عبارة عن موجز قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

نجاح أولي

وفي تقييم عام للورشتين قال ممثل الشبكة (نحن سعداء لاننا اكتشفنا ان ابناء شعبنا يتفهمون دورهم ازاء قضية الدستور وضرورة مشاركتهم في كتابته، وبدأوا ينطلقون في تعاملهم وتفاعلهم من مبدأ المواطنة الحقيقية الصادقة، وهذا مفرح، وعلى العموم يمكن القول إننا حققنا نجاحاً ما كان ليحدث لولا التفاعل الايجابي للاخوة والاخوات الذين شاركوا في الورشتين اضافة للجهد الرائع للأساتذة المحاضرين كل من الدكتور علاء عبد المحسن والأستاذة الانسة ابتهال الجاف المتخصصة بالقانون الدستوري).

الحاجة الى الدستور من اجل السلام الاجتماعي

المحامي حميد طارش الساعدي

التعارض بين مصالح وحقوق الافراد والمكونات داخل المجتمع الواحد ا وبين المجتمعات في الدول المختلفة ادى أو يؤدي الى مزيد من الاختلافات التي تنجم عنها الحروب الاهلية والدولية وقد عانت المجتمعات من التأثيرات السلبية لتلك الحروب ، من هنا ظهرت الحاجة الى تنظيم الحقوق والمصالح وبشكل ملزم للجميع افراداً وحكومات تمثل ذلك في القوانين ومن قمة الهرم القانوني المتمثل في الدستور نزولاً الى مختلف المجالات.

وهكذا نجد في مسيرة الإنسان عبر التاريخ بانه بدأ بشريعة الغاب التي تعني البقاء للاقوى والقوة هي التي تحكم العلاقات بين الافراد.

واستمرت الوتيرة ولكن بمستوى افضل نتيجة عوامل عديدة اهمها، نزول الاديان السماوية وبعث الانبياء (ع) وظهور الفلاسفة والمفكرين وتطور الفكر البشري توجت بالتقنيات القانونية المعروفة اليوم والتي يخضع لها الحكام والمحكومون وتتمتع بقوة تنفيذية تجبر الجميع على الانقياد لها، وهذا فقط في الدول الديمقراطية، ولا يمكن تصوره مطلقاً في الدول الدكتاتورية حيث يكون القائد الاوحد أو الحزب الحاكم أو العائلة المالكة متحكماً في كل شيئ وجاء سن الدساتير كوثيقة ملزمة ومحددة تتضمن قواعد ممارسة السلطة السياسية في المجتمع وصلاحيات وواجبات الحكام والعلاقة بين السلطات من جهة وبين السلطات والافراد من جهة ثانية، وتحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها ونوعها، مثل دولة فيدرالية تتكون من عدة اقاليم فيها حكومات ودساتير محلية وتقوم بكثير من الاعباء وترتبط بالدولة المركزية بموجب الدستور، بعلاقات وواجبات محددة دستورياً وغالباً ما ينص الدستور على صلاحيات حكومات الأقاليم، كما سار على ذلك قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وهذا ينسجم تماماً مع المنطق القانوني والسياسي حيث يستوجب من الحكومات المحلية القيام بواجبات كثيرة اوجبتها القناعات السياسية بأهمية إنشاء الأقاليم ولضمان نجاحها في تحقيق الاهداف التي من اجلها انشئت ولضمان عدم التنازع بين الصلاحيات المركزية والمحلية يتم تحديد الصلاحيات المركزية في الدستور لرفع التناقض والتنازع عند حصوله .

كما تتضمن الدساتير اموراً مهمة ذات صلة بهوية الدولة مثل النص على مكونات الشعب ولغاته الرسمية ودينه ومصادر التشريع وتحديد اسم الدولة واسم العاصمة، وغالباً ما يترك للقانون، تحديد العلم والنشيد الوطني، كان ينص على (ينظم علم الدولة ونشيدها الوطني بقانون) .

أهمية النص على حقوق الإنسان

وحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور تبقى الاهم باعتبارها الضمانة الفعالة لتطبيق الدستور وتمنع الاستبداد في الحكم وجميع انواع الاضطهاد السياسي والقومي والطائفي والفكري من خلال تمتع الإنسان بحقوقه الدستورية مثل حرية تشكيل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وحق المشاركة السياسية من خلال حق الترشيح وحق الانتخاب، اضف الى ذلك، حقوق الإنسان المتمثلة في الحق في الحياة والرأي والتظاهر وحقه في الرعاية الاجتماعية الواجبة عند العجز أو المرض أو الشيخوخة أو الترمل أو اليتم، بما في ذلك الرعاية الصحية الالزامية والتعليم الالزامي، وهذا ما سيسهم بشكل فعال، في تنمية الوعي الاجتماعي والفردي اللازمين لاحترام الدستور وخاصة من قبل الحكام.

والتاريخ القديم والحديث يشيران الى ان مراهنة الحكام الجائرين والقادة المستبدين على جهل شعوبهم واتباعهم، فكان ومازال الجهل هو السبب وراء للاستبداد بجميع انواعه .

ومهمة الجميع اليوم يجب ان تنصب على مكافحة الجهل، وعلينا ان نعي عدم الجدوى من أي شيئ ما دام الجهل مطبقاً على افراد المجتمع، فعدم الادراك بما يحوي الدستور وماذا يعني سيسهل من عملية انتهاكه من دون أي فعل مضاد من شأنه إيقاف الانتهاك، وهذا ينطبق تماماً على حقوق الإنسان الدستورية .

ويتناول الدستور عادة حقوق الإنسان المتعلقة بالقضاء والاجراءات الجنائية لخطورتها على حريات الناس وحقوقهم، لذلك ينص على أن (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) وحق الدفاع المقدس المضمون للمتهم بوجه التهم الموجهة اليه، وعدم رجعية القوانين حيث يفترض في التزام القانون للافراد ان تكون تصرفاتهم المحرمة قد صدرت منهم بعد صدور القانون الذي حرم تلك التصرفات وفرض العقوبات بأزائها، كما تنص الدساتير على ان لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، أي ما لم يكن هناك نص يحرم سلوكاً وينص على عقوبة محددة. لذلك السلوك لا يمكن تصور جريمة ما وفي هذا ضمانة كبيرة للانسان وهو يمارس نشاطه في مختلف الميادين يفترض به ان يعلم ما يمكن ان يشكل جريمة وبالتالي تجنبه، اما فيما يتعلق بتفتيش المنازل فتنص الدساتير على حرمتها ولا يجوز تفتيشها إلا بإذن قاضٍ مختص وبحضور شاهدين ومختار المحلة وصاحب المنزل مع ابراز القرار القضائي لصاحب المنزل وافهامه سبب التفتيش.

واما اعتقال الاشخاص فيجب ان يتم بناء على صدور قرار قاضٍ مختص يبين فيه سبب الاعتقال والمادة القانونية المنطبقة عليه واتهام المتهم بذلك من خلال القاضي الذي اصدر امر الاعتقال خلال (٢٤) ساعة من اعتقاله، وتمتعه بجميع حقوقه في اجراء محاكمة عادلة بحضور محامٍ عنه على ان تدفع الحكومة ثمن اتعابه في حالة عجز المتهم مالياً عن ذلك ، وللمتهم الحق في السكوت ولا يعتبر ذلك دليلاً ضده وعدم تحليفه، كما يتضمن باب حقوق الإنسان في الدستور حقه في تأمين مستوى معاشي جيد وسكن ملائم وتأمينات اجتماعية في حالة البطالة، وحقه في بيئة نظيفة ، وحقه في التمتع بوسائل الحضارة المدنية الحديثة، وحقه في الاستفادة من الثقافة والمصنفات الفكرية المختلفة، وحقه في السفر والاقامة داخل وخارج البلاد، وحقه في المحافظة على حياته الخصوصية، وحقه في سرية المراسلات البريدية ومكالماته البريدية وحقه في عدم التمييز ضده بسبب الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي ا والاتجاه السياسي أو القومية أو العنصر أو الجنس .

اهالي كركوك: الدستور يقطع الطريق على أي حاكم مستبد

كركوك / ابراهيم خليل

اجمع مواطنون عراقيون يمثلون مختلف الاطياف والاديان والقوميات في محافظة كركوك على ان انجاز مسودة الدستور العراقي الجديد يعتبر انتصارا" لارادة العراقيين ووحدتهم ومستقبلهم وتحديد مسارهم الديمقراطي الوطني .

واكدوا في استطلاع ((للمدى)) ان مشروع مسودة الدستور الذي سيعرض على الجمعية الوطنية ومن ثم على استفتاء عام لشعبنا سيرسم الطريق الجديد للبلاد نحو الازدهار والحرية والسعادة وبما يضمن العراق الاتحادي الجديد الذي يعيش فيه الجميع دون اي تمييز ..

وقال الدكتور عبد الكريم خليفة التدريسي في كلية المعلمين بكركوك اننا نريد من الدستور العراقي المصاغ بايدي العراقيين ان يضمن حقوق جميع ابناء الشعب العراقي وتركيباته وحقوق الانسان والمرأة وايجاد توازن بين جميع محافظات العراق كي يشعر المواطنون بأنهم عراقيون ملتزمون بالحقوق وعليهم واجبات لخدمة وطنهم الجديد كما نأمل من الدستور ان يصون الحريات العامة والخاصة ويعطي للقوميات والاديان وكل الاقليات الاستحقاقات الوطنية ..

فيما ذهب المواطن خالد كمال ٣٣ عاماً (حداد) الى ان انجاز مسودة الدستور وفق الوقت المحدد لها سيكون له انعكاسات وطنيه لها مردودها في افشال مخططات الارهابيين والعمل على اعادة اعمار العراق وضمان حقوق الاقاليم خاصة كردستان العراق الذين نحن كعرب نشعر انهم عانوا الكثير في مواجهة الظلم والحقد وسياسات الانظمة الشمولية وارتكبت ضد ابناء شعبنا من شماله الى جنوبه كل الجرائم التي ينبغي ان لايكون الدستور القادم اداة لاعادة مثل هذه الجرائم الخطرة التي تعيق تطور وبناء العراق التعددي الاتحادي الجديد..

ويقول خليل عبد الواحد تدريسي للغة الانكليزية ان المهم في الدستور انه سينهي الى الابد الحكم الاستبدادي المطلق الذي يتبع الدكتاتورية نهجا" وطريقا" لبقاء حكمه فالدستور علامة وضاءة من علامات الانتعاش والتطور والازدهار..

وابدى الطالب الجامعي صلاح الدين نور الدين تخوفه من ان يؤدي الغاء الحكم الدكتاتوري المتسلط الى حكم دكتاتورية الاحزاب واجبار المواطنين على تنوعهم وخليطهم البارز لاتباع ما لاينسجم وافكارهم وتطلعاتهم.. المستقبلية..

واشار سيف الدين يحيى (تاجر سيارات) الى ان الدستور يجب ان يوصلنا الى ايجاد نظام تعددي فدرالي يناسب الشعب العراقي ويضع حدا" للتمييز العنصري والطائفي ويخدم جميع القوميات والاديان والمذاهب كي نضمن عراقاً موحدا مترابطا" يكون نموذجاً للمنطقة ببنائه الحر والعادل..

ويضيف المحامي خورشيد ليلان عبد الله ان الشعب العراقي باكراده وعربه وتركمانه وكل مكوناته الذي عانى كثيرا" من الظلم والحيف ومازال يعاني الكثير حيث يتطلب الامر من الكتل البرلمانية والاحزاب وكل العراقيين مزيدا من نكران الذات واعتماد التوافق والتوازن والعمل من اجل تطوير وبناء مشروع سياسي ناهض ومتطور لنكون اوفياء لشعبنا المظلوم الذي يعاني الويلات لتامين حياة" كريمه ومستقبل زاهر..

وفي الموضوع نفسه شكلت في قضاء الحويجة الذي كان قد شهد ضعفا بالمشاركة خلال الانتخابات الماضية .. لجنة اعلامية تتولى توعية المواطنين في قرى ونواحي الحويجة وتمكينهم من ممارسة حقهم بالانتخابات القادمة وعمليات الاستفتاء على الدستور..

وقال احمد عسكر رئيس اللجنة ان لجنته وضعت خطه متكاملة تدفع باتجاه مشاركة أهالي المنطقة بالعملية السياسية وستعقد الندوات بالتنسيق مع العشائر والوجهاء ورجال الدين لخدمة عمليات البناء السياسي وتامين اكبر مشاركه بالعملية الديمقراطية التي سيشهدها العراق لبنائه بكامل مكوناته دون اقصاء او حرمان..

استطلاع للرأي بين أهالي بابل حول واقع عمل منظمات المجتمع المدني

بابل / مها الخطيب

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحدى الركائز الاساسية لبناء العراق الجديد وانطلاقا من حساسية الموضوع قامت جمعية حقوق الإنسان في بابل (شبكة النساء البابلية) في داخلها بإجراء استطلاع للرأي لمعرفة توجه وآراء الشارع العراقي حول هذه المنظمات من خلال أجابة ٦٢٣ شخصاً على الأسئلة ألتاليه:-

١-هل تعتقد بان منظمات المجتمع المدني في بابل لعبت دوراً في تطور المحافظة

٢-هل تؤمن بقوة دور المنظمات في نشر ثقافة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

٣-ماهو تقييمك لمنظمات المجتمع المدني في بابل من خلال السنوات الثلاث الماضية

وكانت إجابات المواطنين كآلاتي:-

١-حول اعتقاد المواطن البابلي بدور المنظمات في تطور المحافظة نعم ٣٧ لا ٤٢٨ لا ادري ١٥٨

٢-وعن إيمان المواطن بقوة دور المنظمات في نشر الثقافة الديمقراطية في بابل كانت الاجابة بنعم ١٨٤ ولا ٣١٩ لا ادري ١٢٠

٣-أما من ناحية التقييم الذي وضعه المواطن الحلي فكانت كآلاتي ممتاز ٥ جيد جدا ٩٨ جيد ١١٢ متوسط ١١١ ضعيف ٣٠٠ .

وكان عدد النساء المشاركات ٣١٨ وعدد الذكور ,٣٠٥